

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب



محضر جلسة لجنة السياحة والثقافة  
والخدمات والصناعات التقليدية  
عدد 17

23 ماي 2024



❖ تاريخ الاجتماع: الأربعاء 23 ماي 2024

❖ جدول الأعمال:

- رئيس النقابة التونسية للمهن الموسيقية والمهن المجاورة: السيد ماهر الهمامي
- المحامي السيد أحمد بن حسانة بصفته خبيرا في التشريعات الثقافية
- كاتب عام الجامعة العامة للثقافة: السيد مفتاح وناسي
- حول مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية عدد 2023/55.

❖ الحضور:

- الحاضرون: 05
- المعتذرون: 04
- الغائبون: 01

بداية الجلسة: س 10 و 15 دق صباحا      رفع الجلسة: س 15 و 35 دق



## 1. أعمال اللجنة:

في بداية الجلسة بيّن السيد ياسين مامي رئيس اللجنة أن هذه الجلسة تنزل في إطار مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية، وذلك لتأكيد أهمية العناية بالفنانين ودعمهم لما لهذه الفئة من دور ريادي في النهوض الثقافي والحضاري للشعوب والأمم عموماً.

وأضاف أن جلسات الاستماع لجميع المتدخلين في الشأن الثقافي حول المقترح المذكور هدفها تشريك كل الهياكل الفنية والنقابية في صياغته وحبك أحكامه بما يتلاءم مع اختلاف أصنافهم القانونية وضمناً لتسوية وضعياتهم الاجتماعية وتحسين ظروفهم المالية بما يضمن الحفاظ لكرامتهم.

وذكر السيد ياسين مامي بطلب الاستماع لوزارة الاشراف على القطاع الثقافي مؤكداً على إصرار اللجنة على مواصلة النظر في مقترح القانون والانتهاء منه في أقرب الآجال بالنظر الى الانعكاسات الإيجابية المنتظرة منه.

وفي مداخلته أوضح نقيب الفنانين السيد ماهر الهمامي بأن المقترح يحظى في مجمله بتوافق شريحة واسعة من الفنانين، وهي النسخة التي انطلقت أولاً بورقة عمل تقدّم بها مجموعة من الفنانين، وقد أدخلت على النسخة المذكورة عديد التعديلات بحسب مراحل دراستها من رقة عمل وصولاً الى مشروع قانون وهو موضع توافق من قبل جميع الفنانين والهياكل النقابية والمختصين والخبراء في التشريع الثقافي.

وأضاف السيد أحمد بن حسانة أن سبب عدم صدور قانون الفنان والمهن الفنية منذ سنة 2016 يرجع الى عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الدولة سابقاً، وشدّد على أن صياغة المشروع في بداياته تمت بصفة تشاركية وعلى مراحل وبمشاركة واسعة من طرف الفنانين وأهل الميدان سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو أشخاصاً اعتبارية، وهو محل توافق من جميع المتدخلين.

وفي مداخلته أوضح السيد كاتب عام الجامعة العامة للثقافة أنّ الفنانين بمختلف أصنافهم يعيشون صعوبات مالية واجتماعية وأنهم يواجهون عديد المشاكل خاصة في الحصول على التمويل بالنسبة لإنتاجاتهم الفنية حيث



أشار الى ان دراسة المطالب تستغرق وقتا طويلا، داعيا في هذا الشأن وزارة الاشراف لإيلاء هذه المسألة العناية اللازمة.

وفي نقاشهم أفاد السادة النواب أن مقترح القانون شرعي بالنظر لضرورة تنظيم القطاع ، الذي يشكو من سوء التنظيم والتصرف المالي والاداري خاصة فيما يتعلق بمسألة الدعم المقدم للفنانين والمهمن والفنية، ومشروع لأن الحالة الاجتماعية والمالية للفنانين وأصحاب المهن الفنية تتطلب التدخل السريع ومساعدتهم لتسوية أوضاعهم وحمايتهم من الفقر وضمان كرامتهم، وتوفير الظروف الملائمة لتشجيعهم على مواصلة الإبداع بهدف النهوض بالمستوى الثقافي والحضاري للوطن.

كما أشار البعض من السادة النواب إلى ضرورة مزيد تدقيق بعض المفاهيم من مقترح القانون خاصة فيما يتعلق بالفصل بين الفنان المتفرغ وغير المتفرغ، وضرورة تعديل الفصل 8 من المقترح الذي اعتبر أن المهن الإدارية والتقنية مهن فنية.

وقد أشار بعض النواب إلى ضرورة تضمين المبادرة التشريعية أحكام جديدة لتنظيم ما ينتجه الذكاء الاصطناعي وأصحاب صانعي المحتوى من أعمال يمكن ان تصنف ضمن خانة الابداع الفني حتى تكون المبادرة مواكبة للتطور التكنولوجي الحالي.

وتفاعلا مع مداخلات السادة النواب أفاد الحبير في التشريعات الثقافية أن المهن الفنية والإدارية ذات العلاقة بالإبداعات الفنية تعتبر بدورها عملا فنيا، وأنّ التعريفات المعتمدة بمقترح القانون تتوافق مع التشريعات الدولية وتنص عليها اتفاقية المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو".

وأضاف السيد أحمد بن حسانة أن نظام التغطية الاجتماعية للفنان يجب ان يراعي خصوصية عمل الفنانين المتفرغين خاصة من حيث موسمية عمله اذ يمكن أن يشتغل الفنان المتفرغ لمدة معينة ثم ينقطع عن العمل، وبالتالي لا يمكنه دفع مستحقات التغطية الاجتماعية اللازمة، ولذلك يقترح تمتيع الفنان بمنحة إضافية تستخلص من طابع المساهمة الفنية لكل عرض وعقد فني يتم انجازه، واستخلاص نسبة 5% من إنتاج الفنانين غير المتفرغين وذلك بغية تمويل المنحة المقترحة للفنان المتفرغ، إضافة الى استخلاص معلوم على النسخة الخاصّة للعمل الفني أو الأدبي.



وفي ختام الاستماع ذكر السيد ياسين مامي أن اللجنة متفتحة على كل المقترحات والآراء ويمكن لكل الخبراء تقديم مقترحات كتابية للجنة ليتم دراستها والتثبت فيها عند النظر في فصول مقترح القانون، كما عبّر السادة النواب عن استعدادهم للتسريع في دراسة المبادرة وإحالتها الى الجلسة العامة في أقرب الآجال الممكنة ضمانا لضبط الوضعية القانونية للفنان وتنظيم المهن الفنية ودعم الحق في الإبداع فعلا وتلقيا والاسهام في النهوض بالإنتاج الفني والأدبي.

## II. قرار اللجنة

- مواصلة عقد سلسلة من جلسات الاستماع لتعميق النظر والنقاش بخصوص مشروع قانون الفنان والمهن، لتجويد المقترح.
- الاستماع الى جهة المبادرة بخصوص مشروع قانون يتعلق بالصناعة السينمائية في تونس عدد 2024/03
- برمجة وضبط جدول أعمال اللجنة قبل العطلة البرلمانية
- برمجة جلسات استماع إلى السيد وزير الشؤون الثقافية بالنيابة، وزير السياحة، والسيدة وزيرة البيئة

مقرر اللجنة

أحمد بنور

رئيس اللجنة

ياسين مامي

